

مطمئنون على أمن اليمن.. ومواجهة الإرهاب قضية وطنية

البركاني: المؤتمر يشعر بعقدة الذنب بسبب تأجيل الانتخابات

العام 2007 تحدثت عن النظام الرئاسي، فمعنى أن الحديث عن الفترة الزمنية أو المدة المحددة عند هذه التعديلات لم يكن له جدوى ولم يعد ذا أهمية طالما شكل النظام سيتغير من حيث المبدأ، وطالما النظام الذي يسمى البرلماني أو الرئاسي سيغير شكل النظام، فعند تغيير شكل النظام الذي سيتم الاتفاق عليه سيكون لكل حادث حديث في وقته.

هل خسر الحزب الحاكم نتيجة تأجيل الانتخابات وبخاصة انه كان يستعد لها بشكل كامل؟

المؤتمر يشعر بعقدة الذنب في عملية تأجيل الانتخابات، لأن الانتخابات التزام دستوري وواجبنا أن نحترمه جميعاً إلى جانب ما تم من تحضير المرشحين واللجان الانتخابية والإمكانات التي كرسنا لذلك، كما أن الخسارة في الجانب المعنوي

مشاركة للمشارك والمؤتمر وللسنا قادرين اليوم على أن نقنع كل الناس بأن التأجيل صائب أو غير صائب، فهناك جدل يدور حول هذا الموضوع، فكما أسلفنا أردنا أن نعطي فرصة لأحزاب اللقاء المشترك على الرغم من أن هذه الفرصة كانت سانحة منذ وقت مبكر ويفترض أن الأحزاب بعد أي انتخابات إن كان لديها أي مقترحات أو مبادرات على ضوء الواقع الذي تلمسه أن تبادر للمطالبة بإصلاحات لا أن تأتي قبل الوقت بأشهر أو أيام أو أسابيع لتتحدث عن إصلاحات وعلى ذلك، فإذا كان إرجاء الانتخابات سيجعل أحزاب المشترك تتلمس السبل الحقيقية للإصلاح فليس لدينا أفكار معينة لنتمترس حولها.

هل يقلقكم ما يحدث في الجنوب من حراك سياسي وشعبي؟

بالتأكيد يقلق أي نظام يوجد فيه، بغض النظر عن التسميات حراك أو مشكلات، هناك إشكاليات ليست في المحافظات الجنوبية فقط، ولكن في العديد من المحافظات، ربما الظرف أو الوضع الاقتصادي الذي فيه نوع من التباين حيث تعود الناس في المحافظات الشمالية على اقتصاد حر منذ وقت مبكر، عكس المحافظات الجنوبية، وبالتأكيد إن كان الحادث صغيراً أو كبيراً فيجب التعامل معه بشكل جدي.

هل تراهنون على دور ما للحزب الاشتراكي اليمني في فرملة مثل هذه التوجهات في المحافظات الجنوبية؟

الأصل أن هذه من واجبات الحزب الاشتراكي اليمني من دون أن نراهن عليه،



حاوره - صادق ناشر

اجرت صحيفة (الخليج) الاماراتية حواراً مطولاً مع الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي لقطاع الشؤون السياسية سلطان البركاني تطرق فيه الى قضية تأجيل الانتخابات وقضايا الامن وأهم الإشكاليات التي تواجه اليمن كالصعوبات الاقتصادية والإرهاب، ولاهية الحوار تعيد صحيفة «22 مايو» نشره فيما يلي.

ظاهرة الإخطانات تجاوزت حدودها وحملت السلطة المسؤولية

ضمن ضوابط الحوار، وكانت أحزاب المشترك قد أعلنت مثل هذه الخطوة، فطالما التأجيل محل طلب الجميع لإتاحة الفرصة أمام إجراء إصلاحات على النظام السياسي وتطوير النظام الانتخابي، فلماذا لا يقف الجميع أمام هذه القضايا ويتم إنجازها خلال فترة العامين؟، وبالتأكيد فإننا بالكاد نستطيع خلال العامين إنجاز تلك الإصلاحات.

هل يمكن قراءة ما حدث بكونه صفقة سياسية؟

الصفقة دائماً يكون فيها عطاء متبادل، ولم يحدث أننا في المؤتمر الشعبي طلبنا من أحد شيئاً مقابل تقديم تنازلات، كون حزب المؤتمر يملك أغلبية كبيرة في البرلمان ومسؤولاً عن العملية الديمقراطية ورئيس الدولة الذي هو رئيس الحزب الحاكم مسؤول عن رعاية العمل الديمقراطي والدستوري وهذا واجبنا، فلا أعتقد أن الذهاب إلى التفكير بالصفقات هو الأصل ولم يحدث أننا في المؤتمر قد طلبنا من أحزاب المشترك شيئاً ولكننا دائماً مستعدون لتقديم التنازلات من دون مقابل.

ما حقيقة ما تردد بأن إرجاء الانتخابات لعامين كان مقابل موافقة المعارضة بالمثل على تمديد ولاية الرئيس عقب انتهاء ولايته الأخيرة المقررة في العام 2013؟

كانت هناك مبادرة لإصلاح شكل النظام السياسي، اللقاء المشترك طرح في البداية فكرة النظام الرئاسي ثم انتقل إلى النظام البرلماني، ومبادرة رئيس الجمهورية في

وتكرس في إثارة قضايا من قبيل كيفية النظام الانتخابي أو غيرها من القضايا وإنما يجب على الجميع التعاون والوقوف الجاد لمعالجة المشكلات القائمة.

ما الذي اقنع الحزب الحاكم بقبول فكرة تأجيل الانتخابات؟

كنا في الحزب الحاكم قد اتخذنا قراراً بعدم تأجيل الانتخابات قبل أسبوع من لقاء رئيس الجمهورية بأحزاب اللقاء المشترك المعارض، وكنا محددين بوضوح انه وبعد أن فشلت كل المحاولات والمبادرات سواء الداخلية أو ما قامت به بعض المنظمات العاملة في اليمن لإقناع المعارضة بالمشاركة في الانتخابات، وكنا على وشك عقد مؤتمر صحافي لعرض الحقائق للرأي العام، لكن قبل ذلك بيوم التقى رئيس الجمهورية قادة أحزاب اللقاء المشترك وقدر التقدير الصحيح باعتباره مسؤولاً عن البلد وهو يرى ما لا نراه نحن في الأحزاب، وحرصه ارتكز على زاوية أن يكون من مصلحتنا التوافق وعدم إضافة أعباء ومشكلات جديدة تضاف إلى المشكلات القائمة، بالإضافة إلى إسقاط أي حجة لأحزاب اللقاء المشترك.

وقد أبلغنا في المؤتمر الشعبي العام بنتائج اللقاء الذي شارك فيه قياديون من المؤتمر، حيث رأى الرئيس أنه طالما أن بعض المنظمات اقترحت إرجاء الانتخابات لفترة بين شهرين إلى ثلاثة أشهر والمعارضة مصرّة على التأجيل لعامين فيجب ألا نجعل الفترة هي القشة التي قصمت ظهر البعير، فقضية الإصلاحات جاءت مبادرة من رئيس الجمهورية وكانت

كيف تبدو اليمن بعد تأجيل الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر أن تشهدها البلاد في شهر إبريل- نيسان الجاري؟

هناك إشكالية لا تخفى على أحد، واعتقد أن من الإشكاليات الكبيرة التي نعاني منها اليوم هي القضايا الاقتصادية وقضايا مكافحة الإرهاب التي لا شك في أنها ألقت بظلالها على المنافذ التي كنا نعتقد أنها ستشكل حلولا، كما هناك تدني أسعار النفط التي باتت تمثل إحدى الإشكاليات القائمة اليوم. وبشكل عام فنحن مطمئنون على أمن اليمن بفضل قيادتها وكل المخلصين لها، وهناك تفكير جاد لتجاوز الكثير من الإشكاليات وبالذات المرتبطة بتحسين أداء السلطة أو بقضايا يفترض أن تكون السلطة الحاكمة والمعارضة شركاء فيها، باعتبار أن المماحة فيها أو التنصل منها غير مجد، لأن الشراكة في العملية السياسية والشراكة في الانتماء للوطن بالدرجة الأولى تقتضي أن تعمل كل الأطراف على الوصول إلى تجاوز كثير من المعضلات، لأن القضايا الوطنية ليست ملكاً للحاكم بل للجميع.

ومن حيث المبدأ، فإن الأوضاع إلى حد ما طيبة والإشكاليات القائمة تحتاج إلى تعامل جدي معها واتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة وشدة الأحزمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية، كما علينا مواجهة الإرهاب لأنه لا يضر فقط بسمعة اليمن ويؤثر فيها اقتصادياً، ولكنه يكلف نفقات كبيرة على حساب التنمية، وأعتقد أن فرصة العامين عقب التوافق على تأجيل الانتخابات يفترض ألا تتحول إلى قضية سياسية

مع تحيات
العلاقات العامة
بالمؤسسة العامة
للتأمينات

معنا تأمينون.. تعالوا معنا اعزائنا في المهجر إلى حيث الأمان والضمان.. تعالوا
معنا إذا كان مبتغاكم الأطمئنان.. تعالوا إلى حيث التأمينات الاجتماعية

